وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان
كلية التربية الاساسية

مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية

للعلوم التطبيقية والانسانية

ISSN (Paper)- 1994-697X
(Online)- 2706-722X

المجلد 21 العدد 43 السنة 2022

مجلة ميسان
للدراسات الاكاديمية

للعلوم التطبيقية والانسانية

كلية التربية الاساسية - جامعة ميسان - العراق

ISSN (Paper)- 1994-697X
(Online)- 2706-722X

مجلد (٢١) العدد (٤٣) ايلول (٢٠٢٢)

www.misan-jas.com

INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER INTERNATIONAL CENTRE
OJS / PKP
IRAQI Academic Scientific Journals
Scientific Journal Impact Factor
TOGETHER WE REACH THE GOAL
Crossref
ORCID
OPEN ACCESS
CC BY NC ND

journal.m.academy@uomisan.edu.iq

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق بغداد 1326 في 2009

ت	فهرس البحوث	ص
١	تداعيات حادثة لوكربي، على سقوط نظام معمر القذافي عام ٢٠١١ وائل جبار جودة ارشد حمزة حسن	١
٢	دلالات الفعل الماضي المستمر في القرآن الكريم دراسة لغوية ضمير لفتة حسين	١٨
٣	الجندر بين النص والواقع دراسة تطبيقية في رواية الاسود يليق بك رباب حسين منير	٣١
٤	العوامل الحجاجية وروابطها في القرآن الكريم سورة القصص نموذجا عباس يداللهي فارساني علي حليبد شرشاب شروق سندان شرشاب	٤٦
٥	القربان في القرآن الكريم دراسة تحليلية تفسيرية عبدالحسين راشد معارج الشويلي	٦٤
٦	مستوى الممارسات التدريسية لمدرسي مادة الرياضيات ومدرساتها وفقاً لمهارات القرن الحادي والعشرين سيف كريم مسلم آيات محمد جبر	٧٨
٧	اثار التوحيد التربوية قاسم عبد الزهرة حسب	١٠٠
٨	التركيب الشكلي في منحوتات (احمد البحراني _ اليساندرو كالو) ميعاد مهدي لفته	١٠٨
٩	واقع العنوسة في مجتمع مدينة العمارة الاسباب والحلول وسام عبود درجال	١٢٧
١٠	معانٍ متشابهة في مبانٍ مختلفة دراسة في إنموذجات من الأمثال العربية سجى جاسم محمد	١٤٦
١١	اثر استخدام قطع كوازنير في تدريس مادة الرياضيات على تحصيل تلميذات الصف الرابع الابتدائيٍ " هاله عدنان كاظم	١٦٥
12	Urban Sprawl of Agricultural Areas in Amara City Mohammed Arab Almusawi Hanan Subhi Obaid	188
١٣	النفاق أسبابه وسبل منعه من منظور القران الكريم عمار لطيف مجيد مكارم ترجمان	٢٠١

ISSN (Paper) 1994-697X
Online) 2706 -722X)
DOI: 10.54633/2333-021-043-001

تداعيات حادثة لوكربي، على سقوط نظام معمر القذافي عام 2011

وائل جبار جودة
كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة المثنى
ارشد حمزة حسن
ديوان الوقف الشيعي– بابل

المستخلص:

تضمن البحث عدة محاور ركز الاول على جذور علاقات الادارة الامريكية مع ليبيا لغاية عام 1988 وناقش الخلفية التاريخية لتلك العلاقات, لكي يتسنى للقارئ فهم ابعاد سياسة الادارة الامريكية في ليبيا، في حين تابع المحور الثاني تدويل قضية لوكربي في مجلس الامن الدولي, ودور محكمة العدل الدولية في ادارة النقاشات والنزاعات بين الدولتين حول قضية لوكربي ، و ركز المحور الثالث على موضوع ليبيا بعد حادثة لوكربي لغاية عام 1998, واستعرض المحور الرابع دواعي الادارة الامريكية لإسقاط نظام معمر القذافي عام 2011، اعتمد البحث على مجموعة متنوعة من المصادر والمراجع بحسب مقتضيات موضوع البحث.

الكلمات المفتاحية: لوكربي–ليبيا–معمر القذافي–الولايات المتحدة الامريكية. محكمة العدل الدولية.

The repercussions of the Lockerbie incident, on the fall of the Muammar Gaddafi regime in 2011

Wael Jabber Jouda Al-Nadawy
College of Education for Human Sciences / University of Al-Muthanna
Arshad Hamza Hassan
Shiite Endowment office / Babylon
yiuol@mu.edu.iq
orcid.org/my-orcid =0000-0001-5402-2609

Abstract

The research included several axes, the first focused on the roots of the US administration's relations with Libya until 1988 and discussed the historical background of those relations, in order for the reader to understand the dimensions of the US administration's policy in Libya, while the second axis continued the internationalization of the Lockerbie case in the UN Security Council, and the role of the International Court of Justice In managing discussions and disputes between the two countries on the Lockerbie issue, and the third axis focused on the issue of Libya after the Lockerbie

incident until 1998, and the fourth axis reviewed the reasons for the US administration to overthrow the Muammar Gaddafi regime in 2011. The research relied on a variety of sources and references according to the requirements of the research topic.
Keywords: Lockerbie, Libya, Muammar Gaddafi, United States of America, international justice Court.

المقدمة

تشكل قضية لوكربي نتاج تاريخ طويل من العلاقات المعقدة بين ليبيا والادارة الامريكية، ولا سيما بعد انقلاب الفاتح في الأول من أيلول عام 1969. فلم تبدأ هذه القضية بسقوط الطائرة الأمريكية بان امريكا في رحلتها (103) فوق قرية لوكربي في الحادي والعشرين من كانون الاول عام 1988م, ولم تعلن على الملا إلا بتقرير الادارة الأمريكية الصادر في الرابع عشر من تشرين الثاني عام 1990, الذي اتهم ليبيا صراحة بمسؤوليتها عن الحادث ومطالبتها بتسليم مواطنيها بتهمة التورط بالحادث، إن دراسة موثقة للعلاقات الليبية مع الادارة الأمريكية تستوجب بالضرورة معرفة المناخ والإجراءات التي مهدت لقضية لوكربي والدوافع التي انطلقت منها الادارة الامريكية لتحميل ليبيا مسؤولية انفجار الطائرة بعد مرور ثلاث اعوام على وقوع الحاث, وبعدما تعددت الجهات المتهمة بذلك الانفجار واختلفت بواعثها، ونتيجة لذلك اخذت الادارة الامريكية تفكر جدياً في الاطاحة بنظام معمر القذافي لأنه عارض سياساتها الامبريالية وتحكمها بالقرار العالمي، ومن بين الافكار التي طرحها الولايات المتحدة الافريقية وتلك الافكار هي مشاريع لخلق قوى سياسية جديدة يمكن ان تلعب دوراً مهماً في الساحة العالمية، وذلك الامر يعارض طموحات الادارة الامريكية.

وصف العديد من الباحثين والاكاديميين السياسة الخارجية الأمريكية انها انعكاس للمصالح القومية الأمريكية وانه يتم الرجوع إلى القانون الدولي من خلال رؤية صناعة القرار في الادارة الأمريكية ليس إلا واذا ادركنا هذه الحقيقة التي تهيمن على عقول صانعي القرار السياسي الأمريكي، فننا سنعرف حتما لماذا وضعت ادارة واشنطن النظام الليبي منذ عام 1969 في صفوف غير الاصدقاء وبمرور الزمن أصبح انقلاب الفاتح من أيلول غير مرغوب فيه ثم استقرت في صف النظم المعادية للولايات المتحدة الامريكية، و شهدت علاقات الادارة الأمريكية مع الليبية مراحل طويلة من التوتر والخصام ولحظات نادرة من الهدوء والوئام، فمنذ عام 1972 حاولت الادارة الامريكية فرض حصار على ليبيا وضمرت لانقلاب الفاتح وقائده النيات السيئة وبذلت مساعي للخلاص منه خاصه بعد إن تم ترحيل قوات الادارة الأمريكية من ليبيا وكذلك رفضت الادارة الامريكية إجراء حوار أو إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع ليبيا، كما اوقفت الادارة الامريكية تسليم ثماني طائرات (دي سي) إلى ليبيا رغم انها دفعت ثمنها، وفي إجراء غير مبرر عام 1977 وضع البنتاغون أسم ليبيا في قائمة اعداء الادارة الامريكية لأنها مع سورية كانتا استثناء من الاجماع الاستراتيجي الذي ارادته الادارة الامريكية.

وضعت مخابرات الادارة الأمريكية في صيف عام 1980، خطه لإسقاط الطائرة التي كانت تنقل العقيد معمر القذافي في رحلة إلى اوروبا وتم إسقاط طائرة إيطالية خطأ معتقدين انها الطائرة المقصودة .ألا إن هذه المواقف توجت في الخامس عشر من كانون الثاني عام 1986 عندما قامت الادارة الامريكية بعدوانها العسكري على ليبيا حيث قصفت الطائرات الأمريكية بإيعاز من الرئيس رونالد ريغان منزل العقيد معمر القذافي ومدينتي طرابلس وبنغازي، وقد ادى ذلك الهجوم إلى الوفاة الكثير من المواطنين الأبرياء وجرح العديد من النساء والاطفال وتدمير المباني والمواقع المدنية . لقد وصفت تلك الغارة الجوية الأمريكية على ليبيا أنها ارهاب دولة تحت ذريعة الدفاع المشروع عن النفس .

قسم البحث على عدة محاور ركز الاول على جذور علاقات الادارة الامريكية مع ليبيا لغاية عام 1988 وناقش الخلفية التاريخية لتلك العلاقات, لكي يتسنى للقارئ فهم ابعاد سياسة الادارة الامريكية في ليبيا، في حين تابع المحور الثاني تدويل قضية لوكربي في مجلس الامن الدولي, ودور محكمة العدل الدولية في ادارة النقاشات والنزاعات بين الدولتين حول قضية لوكربي , وما نتج عن تلك المناقشات، في حين تم تسليط الضوء في المحور الثالث على موضوع ليبيا بعد حادثة لوكربي لغاية عام 1998, واستعرض المحور الرابع دواعي الادارة الامريكية لإسقاط نظام معمر القذافي عام 2011، اعتمد البحث على مجموعة من المصادر تنوعت ما بين الكتب والدوريات وخاصة مجلة السياسة الدولية ومجلة المستقبل العربي ورسائل ماجستير واطاريح دكتوراه بحسب مقتضيات موضوع البحث والله ولي التوفيق.

أولاً: جذور العلاقات الليبية – الأمريكية لغاية عام 1988 .

شكل الموقع الجيوبولتكي لليبيا أهمية كبيرة(الانصاري، 2014، 503-506) وخاصة للقوى الدولية والإقليمية المتصارعة والمتنافسة في البحر الأبيض المتوسط وشمال افريقيا اذ تعد حلقة الاتصال بين المشرق والمغرب حيث تحكمت بطرق المواصلات بين اوروبا وافريقيا من جهة والمشرق العربي من جهة اخرى وقد ازداد الاهتمام الدولي بليبيا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وازداد معه الصراع الدولي ليبيا بعد ان كانت مستعمرة ناضلت قواها الشعبية ضد الاستعمار (المختار، 1992، 120-125) ، ولاسيما ان الاستعمار بنى مجده على حساب دماء سكان ليبيا(محمد، 2018، 164)، (خليف،2006، 77-109) و بدأت الادارة الامريكية تركز اهتمامها ل في ليبيا في عام 1943 سيما عندما فسحت بريطانيا المجال لها لإنشاء مطار الملاحة في طرابلس الغرب ليكون قاعدة للقوات الجوية الأمريكية إلى أن يتم الاستقلال لليبيا, وتزامنا مع خروج النفوذ الأوربي من المنطقة وفي هذا الاطار جاء التنافس بين الادارة الامريكية والاتحاد السوفيتي من اجل السيطرة على السياسة الليبية، وبعد استقلال ليبيا في الرابع والعشرين من كانون الاول 1951 تفاوضت الادارة الامريكية مع المملكة الليبية حول تنظيم الوجود الأمريكي فيها، والية تقديم المعونات المالية لها معن عن طريق التوقيع على اتفاقية شاملة أبرز بنودها: حق البقاء في قاعدة هويلس الجوية لمدة عشرين عاما كما منحت حق السيطرة على اجواء ومياه ليبيا وتحرك القوات الأمريكية بحرية في كل ارجاء ليبيا وكل ذلك كان مقابل مليون دولار منحته الادارة الامريكية الليبية(آل فتلة، 1999، 176).

وقد استمرت المساعدات المالية والاقتصادية الأمريكية لليبيا التي كانت بحاجة لي تلك المعنويات نتيجة لتدهور اقتصادها فبذلك شكلت ليبيا اداة من ادوات اكتشاف النفط بشكل كبير في عام 1959 وبدأت في النتاج 1962. ولم يستمر ذلك التوافق الليبي–الأمريكي على المنوال ذاته فبعد ان قامت ثورة الفاتح 1969 لتقضي على النظام الملكي واتجهت الجهود نحو تأمين الثورة من احتمالات التدخل والنفوذ الاجنبي, سيما في ظل وجود القواعد الاجنبية في ليبيا، فإن النظام الجديد من المعسكر العربي المعادي للولايات المتحدة الأمريكية واقبل الاعتراف بالوضع الجديد بعد الثورة من قبل الادارة الامريكية التي اشترطت الاحتفاظ بالقواعد الأمريكية والالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات القائمة بينهما واستمرار التعاون بين البلدين والحفاظ على مصالح الادارة الامريكية في ليبيا وقد وافقت الحكومة الليبية على هذا الشروط شفويا اذ ان واشنطن ارادت التأمين على طبيعة علاقاتها مع النظام الليبي الجديد فالإدارة الامريكية سعت للحصول على ضمانات مقابل اعترافها بالنظام الليبي اي حماية امن رعايتها والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية الحيوية وتوثيق التعاون بينهما

فتم وضع اسس سياسة المصالحة الحذرة مع الثورة الليبية، وبعد ان ثبتت الثورة اسسها بدأت تبحث مسألة الوجود الاجنبي داخل الاراضي الليبية(ابو دية، 1995، 34).

أعلن العقيد معمر القذافي(1942–2011) عن ضرورة جلاء القواعد الأمريكية والبريطانية وعدم السماح للأجنبي بالتواجد على ارض ليبيا وفي الثالث والعشرين من كانون الاول عام 1969 التوقيع على اتفاقية جلاء الأمريكيين من الاراض الليبية فحققت الثورة اعظم انجازاتها فبدأت في السابع من كانون الثاني عام 1970، المرحلة الاولى من جلاء القوات الأمريكية وفي الحادي عشر من حزيران من العام نفسه، تم ترحيل اخر جندي أمريكيين قاعدة عقبة بن نافع وهي ذاتها قاعدة هولس سابقا(عثمان، 1994، 95), وقد دعمت ليبيا استقلالها السياسي بالاستقلال الاقتصادي وتأميم نفطها مما ادى الى مواجهة مع الغرب ولاسيما الادارة الامريكية التي توترت علاقاتها مع ليبيا على اثر ذلك ففرضت أمريكا حظرا على صادرات ليبيا ومنعتها من استيراد الصناعات الثقيلة(حمدان، 1992، 35).

وعندما وثقت ليبيا علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي فرضت الادارة الامريكية بالمقابل حصارا على المبيعات العسكرية لليبيا ولكن ابقت على العلاقات التجارية في عقد السبعينات ومن هنا بدأت مسيرة التوتر بين ليبيا والادارة الامريكية اذ عمدت ليبيا الى انتهاج سياسة توظيف العوائد المالية الليبية لمواجهة المواقف العدائية او الخلافية لسياسة الادارة الأمريكية تجاه ليبيا والاتجاه نحو اداء دور الدولة المستقلة والمتصدية للمصالح الأمريكية في الشرق الاوسط فألغت النظام الجمهوري في عام 1977(ابو دية، 1995، 35), واحلت محلة النظام الجماهيري وتوجهت نحو الدول الافريقية لتقليص الدور الغربي فوقفت الادارة الامريكية ضد العقيد معمر القذافي تحت ذريعة او مبرر محاربة الارهاب وفي نهاية السبعينيات من القرن العشرين، كانت سياسة الادارة الأمريكية اكثر حزما اذ انتقلت من المعارضة المحدودة الى التأييد والمنع وتشديد الاجراءات ضد النظام الليبي بمعنى ان الضغط الأمريكي تجاه الثورة الليبية قابلة تشدد وتمسك ليبي بمبادئ واهداف تلك الثورة اي على الرغم من الحظر والمنع وسياسة القوة الأمريكية ضد ليبيا الا انها كانت تسعى لإثبات مبادئ نظامها الجديد(بلقزيز، 2000، 41–43).

وتأسيسا على ذلك انتهجت ليبيا في الثمانينيات القرن المنصرم، سياسة التحدي للنظام الدولي توترت علاقاتها مع اغلب الدول الغربية ولاسيما الادارة الامريكية التي الغت من جانبها وعلى عهد الرئيس رونالد ريغان بكبح الدور الليبي الذي اعتبرته أمريكا للاستقرار في المنطقة وفي النظام الدولي كذلك فكان رد فعل الليبي في مواجهة وخاصة من قبل اللجان الثورية التي كانت الأداة المنفذة لسياسات ليبيا فبدأت المواجهات الدبلوماسية والعسكرية بين ليبيا والادارة الامريكية فتم اغلاق القارة الأمريكية في ايار 1980 وأعلن وزير الخارجية الأمريكي آنذاك السكندر هيغ في اذار 1981 وعلى لسان مسؤول أمريكي كبير بان لديه ادلة على وجود معسكرات تدريب ارهابيين في ليبيا واعقب ذلك طلب ريغان في السادس من ايار 1981 بإقفال وجود البعثة الدبلوماسية الليبية التي تعرف باسم المكتب الشعبي وفي التاسع عشر من اب 1981 استطاعت طائرات أمريكية تابعة لحامله الطائرات نيمتز مقاتلتين ليبيتين فوق خليج بعد ان أطلقت الطائرات الليبية صواريخ جو–جو باتجاه الطائرات الأمريكية فرفضت الادارة الأمريكية في الثامن والعشرين من تشرين الاول عام 1981 حظرا على تجاه الطائرات واستعدت الجوية وقطع غيارها لعرقلة القدرات الجوية الليبية واستمرت الأعمال العدائية العديدة والمتبادلة بين الطرفين كالحظر على استيراد النفط الليبي الخام في العاشر من اذار عام 1982 واتهام الادارة الأمريكية لليبيا في عام 1984 بالتآمر ووضع الغام في البحر الاحمر وفي السابع والعشرين من كانون الاول عام

1985 حدث هجوم على مطاري روما وفيينا قتل فيه 20 مدنيا نفسه منهم من الأمريكيين وجرح ما قارب من 110 مواطن وربط المسؤولين الأمريكيين ليبيا بهذا الهجوم وتمت ممارسة الضغوط الاقتصادية تجاهها لردعها وفي 1986 حدث انفجار في نادي لابيل ببرلين تسبب بقتل عدد من الجنود الأمريكيين الى جانب عدد من الجرحى من المواطنين الأمريكيين ايضا وقد صرح بان ليبيا وراء هذا العمل الارهابي وعلى اثر تحميل ليبيا اللوم وفي عام 1986 قامت ادارة الرئيس ريغان بقاذفات السلاح الجوي الأمريكي المتواجد في بريطانيا وفي حاملات قرب خليج السدرة على اهداف قرب طرابلس وبنغازي اللذان يعدان من اكبر واهم تجمعات السكان في ليبيا وتم خلال الهجوم قصف عدد من الاحياء السكنية ومنزل الرئيس الليبي معمر القذافي , وتم عدد من المنازل واستشهاد عدد من المواطنين وكانت المبررات الأمريكية لذلك تصنيف ليبيا ضمن الدول المارقة التي شقت عصا الطاعة لإدارة واشنطن وادعاءها بامتلاك اسلحة كيمياوية وايواء عناصر ارهابية والى جانب تلك المبررات يأتي الموقع الجغرافي الليبي القريب من اكبر مواقع انتاج مواد الخام في افريقيا والاكتشافات البترولية في انغولا وغيرها من الدول الافريقية التي انعمت بنسبة مهمة من النفط العالمي كل ذلك جعل الادارة الامريكية في اتجاه المواجهة العسكرية مع القذافي مستغلة اية ذريعة اي مستعملة الاعمال التي تصدر عن ليبيا ولم يرق للإدارة الأمريكية استطاعت اختراقها من القانون الدولي لتبرير مثل تلك الاجراءات الاستفزازية بمعنى ان ذلك الوضع برمته تبلور نتيجة تصميم ليبيا على مناهضة نفوذ الادارة الأمريكية والمواقف الأمريكية واستعدادها لاستخدام الادوات الدبلوماسية التقليدية بوصفها مواردها المالية وغيرها من الادوات لمواجهة الادارة الامريكية وحلفاءها يقابل ذلك الاهداف والمبررات الأمريكية ضد ليبيا فكانت سياسة المواجهة بين الطرفين(صالح، 1998، 199).

الا انه ونتيجة للتطورات الداخلية الحاصلة في ليبيا فقد تنبهت الى ضرورة ايجاد قاعدة لتأسيس علاقات اكثر استقرارا بالعالم الغربي ودول المنطقة فعمل القذافي عام 1988-1989 على تقييد دور اللجان الشعبية التي فقدت قدراتها على اداء دور مستقل فشرعت ليبيا ببناء علاقات تعاونية مع الدول العربية كما ورد احتمال علاقات جيدة مع الادارة الامريكية ووصف القذافي الرئيس بوش(عثمان، 1994، 100) الذي انتخب في تلك المرحلة اكثر حصافة واطلاعا من سابقة وعبر عن امله في تغيير وقلب سياسات ريغان ضد ليبيا كما اعلن القذافي عن انهاء دعم الجماعات الارهابية والاعمال الارهابية الا ان تلك السياسة اتسمت بتخفيض التحدي في العلاقات الدولية لم تستمر في ذلك الاتجاه الذي رسمته بل عادت الى سياسة التوتر والاحداث الساخنة التي عقدت من العلاقات بين ليبيا والادارة الامريكية (لكريني ، 2003، 28-45) ، لقد تجمعت امام السياسة الليبية عدة اسباب او مبررات التي جعلتها توقفت عند شكل سياستها في العقود الماضية لتعلن عن مغادرة تلك السياسة السابقة والبدء بانتهاج سياسة تحمل تغييرات جذرية تقدم ليبيا على انها دولة سلام وامن وتقييم علاقات دولية طبيعية وتسعى للاضطلاع بدور قيادي في صنع السلام والاستقرار السياسي اقليميا ودوليا بالشكل الذي يتسق مع طروحات النظام الدولي الجديد(تبلوك، 2001، 151). وقد تمثلت تلك المبررات فيما يأتي:

بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتي ادرك النظام السياسي الليبي بأن الاوضاع الدولية ترتبت بشكل سيطر فيه الغرب بقياد الادارة الامريكية وشعرت ليبيا بانها لا تملك القدرة على الصمود والاستمرار, بل ولا تتوفر لديها عوامل الصمود والاستمرار في اتباع سياسة المواجهة التي كانت تتبعها , فأظهرت الاستعداد للتكيف مع الامور بشكل لا يمس النظام السياسي, والسعي لتسوية المشكلات التي تمر بها ليبيا بشكل سلمي وتطوير علاقاتها مع الادارة الامريكية واوروبا وذلك للعديد من الاسباب كحاجتها للقبول الغربي لدعم الموقف الرسمي داخليا وضمان عدم التدخل

في شؤونها الداخلية اي النظام الليبي الشراكة معه او مع ليبيا ولا بد من التكييف مع ذلك الوضع وينبذ معاداته للغرب لما استحقه له ذلك من مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية (عيسى، 1997، 43-45).

سعي ليبيا لإزالة وتغيير الصورة الذهنية السلبية للدور الليبي لدى القوات الليبية لدى القوات الغربية ولاسيما الأمريكية لدعم للنظم الثورية والحركات التمردية مما بلور انطباعا بان ليبيا دولة داعمة للإرهاب ووصفتها أمريكا بانها دولة مارقة تدعم الارهاب(عيسى، 1997، 44) .

ونتيجة لازمة لوكربي وما تبعها من عقوبات دولية على ليبيا فقد ارادت ان تخرج من دائرة العزلة الدولية والعود الى تفاعل في المحيط الدولي وذلك لان العقوبات ادت الى تقويض قدرة ليبيا على تصدير النفط وهو المصدر الرئيسي لدخلها القومي اذ خسر الاقتصاد الليبي ما يقارب 8 بليون دولار جراء العقوبات وبلغ التضخم ما يقارب 50% والبطالة ما يقارب 30% فنتيجة لذلك كان دافع التنمية والتطور الاقتصادي اذ رأت ان استمرار التوتر مع الغرب ولاسيما الادارة الامريكية من شأنه عرقلة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحاجة ليبيا الى الاستثمارات الأمريكية التكنولوجية والمالية وبالوقت نفسه السعي الأمريكي لاستعادة البترول الليبي كل ذلك استلزم وكما رأى طرفان تعديل سياسات ليبيا الاقتصادية لتوفير الضمانات الأمريكية اي محاولة ليبيا لإنقاذ اقتصادها من خلال القدرة على توظيف مواردها الاولية اذ ترى ان امتلاكها للنفط والمواد الاولية ليس بذي جدوى ما دامت ترزح تحت نظام العقوبات الاقتصادية وليس لها القدرة على استثمار تلك الموارد(عثمان، 1994، 108). ويمكن الاستنتاج مما تقدم أن قضية لوكربي كانت لها أبعاد سياسية واقتصادية من أجل الهيمنة على مقدرات الدولة الليبية عن طريق العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها.

ثانياً: تدويل قضية لوكربي في مجلس الامن الدولي

انفجرت طائرة أمريكية من نوع بوينغ 727 تابعة لشركة (بانام) فوق قرية لوكربي الاسكتلندية في الحادي والعشرين من كانون الأول عام 1988 ، وأدى انفجارها إلى مقتل جميع ركابها وعددهم (259) شخصاً ، إضافة إلى (11) شخصاً اسكتلندياً من سكان القرية قُتلوا نتيجة تساقط حطام الطائرة فوق القرية ، وفي التاسع عشر من أيلول عام 1989 تحطمت الطائرة الفرنسية (UTA-772) في النيجر وقُتل فيها ما قارب (179) شخصاً، وقعت الاتهامات في بداية الأمر إلى منظمات فلسطينية وسورية وايرانية إلى إن وقع الاختيار على ليبيا (صحيفة الحدث ، 1348، 2011) حيث توجهت أصابع الاتهام في حادث لوكربي إليها وذلك في الرابع عشر من تشرين الثاني عام1991, عندما قدمت الحكومتان البريطانية والأمريكية إلى مجلس الأمن والجمعية العامة وثائق تتهمان فيها ليبيا بالوقوف وراء عملية التفجير (الحسيني، 2005، 97).

جاءت حادثة لوكربي في سلسلة طويلة من عمليات العنف والعنف المضاد تمتد بداياتها إلى منتصف الستينيات من القرن الماضي. في نيسان 1984 أطلق الرصاص الحي من داخل مبنى السفارة الليبية في لندن على مظاهرة لمعارضين ليبيين وقتلت الشرطية الإنجليزية إيفون فلتشر. وفي نيسان 1986 تعرض ملهى ليلي يرتاده جنود أميركيون في برلين لتفجير قتل فيه عدد منهم. وفي الشهر نفسه قصفت الطائرات الحربية الأميركية مواقع حساسة في طرابلس وبنغازي وقتلت العشرات من المدنيين الأبرياء. وفي تموز 1988 أسقطت الرحلة (655) لطائرة الركاب الإيرانية فوق الخليج العربي بصاروخ من السفينة الحربية الأميركية "فينسين" وعلى متنها (290) راكبا قتلوا جميعا وحملت إيران الولايات المتحدة المسؤولية فورا(عثمان، 1994، 111).

من المعروف إن محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة , والمختص بفض النزاعات الدولية ذات الطابع القانوني وكما أوضحنا من خلال استعراض الحقائق المتعلقة بقضية لوكربي تبين انه يغلب على هذا النزاع الطابع القانوني وفي ذلك أهمية كبيرة لتحديد وسيلة التسوية المناسبة واتخاذ الإجراءات الملائمة لإيجاد حل للنزاع. فإذا سلمنا بصحة قرارات مجلس الأمن غير المشروعة فهذا يعني إعطاء مجلس الأمن مرتبة أعلى من محكمة العدل الدولية وجعله المرجع في إصدار القرارات والأحكام الدولية حتى ذات الطابع القانوني منها، ودخل ذلك النزاع في اختصاص محكمة العدل الدولية بناءً على أحكام ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وغيرها من الاتفاقيات الدولية (اتفاقية مونتريال لعام 1971) حيث نصت المادة (38) من النظام الأساسي للمحكمة على إن مهمة المحكمة الفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقاً لإحكام القانون الدولي (كروزيه ، 1987، 418).

أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في السابع والعشرين من تشرين الأول عام 1991 بياناً ثلاثياً طالبت فيه ليبيا بتسليم المتهمين في حادث لوكربي وهما الليبيين المقراحي وفحيمة لمحاكمتهما في اسكتلندا أو الادارة الامريكية، كما طالب البيان بوجوب تحمل ليبيا المسؤولية الكاملة عن أعمال الموظفين الليبيين، والكشف عن كل ما تعرفه عن الجريمة ، وأيضاً طالب البيان بدفع التعويضات اللازمة (كروزيه ، 1987، 164).

وقد رفضت ليبيا طلب الدول الثلاث الداعي إلى تسليم المتهمين الليبيين ، مؤكدة أن تلك العملية لا تتفق مع السيادة الليبية ، ولعدم وجود اتفاقية بين ليبيا وبين أحد أطراف الازمة تقضي بتسليم المتهمين ، فقد أعلن الرئيس الليبي معمر القذافي في السادس والعشرين من كانون الثاني عام1992، إن القضية ضد الليبيين المتهمين بتفجير طائرة (بان اميركان) يمكن النظر فيها في محاكم ليبيا نفسها(عثمان، 1994، 235) .

عرضت الادارة الامريكية وفرنسا وبريطانيا المسألة أمام مجلس الأمن ، بعد ذلك الرفض الليبي عندما قدمت تلك الدول بمشروع قرار تم تبنيه من قبل المجلس الذي أصدر في الحادي والعشرين من كانون الثاني عام 1992، القرار (731) والذي أدان فيه تفجير الطائرة الأمريكية فوق لوكربي، والطائرة الفرنسية فوق النيجر ، ولقد أكد القرار على حق الدول الثلاث في حماية رعاياها ، وان موظفين تابعين للحكومة الليبية متورطين في حادث التفجير ،كما عبر القرار عن استياء مجلس الأمن من عدم تعاون ليبيا في مجال القضاء على الإرهاب الدولي (هيئة الأمم المتحدة ،22،2001).

وقد رفضت ليبيا الطلبات المقدمة لها من مجلس الأمن بموجب القرار(731) ، وقامت على اثر ذلك برفع القضية إلى محكمة العدل الدولية وذلك في الثالث من آذار عام 1992 ، مطالبة إياها بالفصل في مسألة تسليم المتهمين وتحديد المحكمة المختصة بمحاكمة المشتبه فيهما , وللنظر في النزاع القائم بينها وبين الادارة الامريكية وبريطانيا والذي يتعلق بتسليم الليبيين (عبد الباسط المقراحي والامين خليفة)وتفسير اتفاقية مونتريال لعام 1971.وجاء في الطلب إن النزاع الذي نشأ بين ليبيا والادارة الامريكية وبريطانيا لم تتم تسويته عن طريق المفاوضات لذلك رفعت الحكومة الليبية النزاع إلى المحكمة إستناداً إلى أحكام المادة (14) فقرة (1) من اتفاقية مونتريال بما يلي:

1-إن ليبيا قد وفت بشكل كامل بجميع التزاماتها بموجب اتفاقية مونتريال.

2-إن الادارة الامريكية والمملكة المتحدة قد أخلتا وما زالتا تخلان بالتزاماتهما القانونية تجاه ليبيا بموجب المواد (5 الفقرة الثانية و 3-7-8) من اتفاقية مونتريال.

3-إن الادارة الامريكية والمملكة المتحدة ملزمتان قانونياً بالتوقف فوراً عن الانتهاكات وعن استعمال أي شكل من أشكال القوة أو التهديد ضد ليبيا بما في ذلك التهديد باستعمال القوة ضد ليبيا وعن كل الانتهاكات لسيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي (عزمي، 1992، 8-10).

وليس هناك من عذر لدى الادارة الامريكية أو بريطانيا في رفض اختصاص محكمة العدل الدولية لأن كلا الدولتين قد قبلتا الاختصاص الإلزامي للمحكمة بموجب تصاريح رسمية صدرت عن الولايات المتحدة في الرابع عشر من آب عام 1946 وعن بريطانيا في الأول من كانون الثاني عام 1969 (هيئة الأمم المتحدة ،2001،20) .

ودليل على إفلاس الادارة الامريكية من الناحية القانونية إنها رفضت تدخل محكمة العدل الدولية للنظر في هذا النزاع زاعمة إن مجلس الأمن هو الجهة المختصة في نظر الأمور المتعلقة بحفظ السلم (الحموي، 2001، 40), والأمن الدوليين وأصرت على إن تفجير الطائرة الأمريكية هو عمل من أعمال الإرهاب الدولي.وحاولت التأثير في المحكمة بكل الوسائل ومنها رسالة إلى المحكمة في الثالث من آذار عام1992، أشار فيها المستشار القانوني لوزارة الخارجية إلى ما يأتي: نظراً إلى عدم ظهور أي داع ملموس للعجلة فيها يتصل بالطلب والتطورات في الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن والأمين العام في هذا الشأن. فإن الإجراء الذي طلبته ليبيا غير ضروري ويمكن إساءة تأويله. اتضح من فحوى تلك المذكرة رغبة الادارة الامريكية بحصر القضية في مجلس الأمن نظراً لما تتمتع به من قوة داخل المجلس ومن قدرة على التأثير في أعضائه وخاصة الدائمين منهم الذين أصبحوا تحالفوا مع السياسة الأمريكية بسبب المصالح المتبادلة فيما بينهم(ابو دية، 1995، 42) .

ومما لا شك فيه هو إن القوة التي أدت دوراً كبيراً في المجتمع الدولي أكثر منها في المجتمعات الداخلية وان المصلحة القومية لدى الدول الأخرى تعلو على مبدأ الشرعية الدولية ومن المؤكد انه منذ نشوء الأمم المتحدة فإن الدول المستفيدة من وجود المنظمة هي الدول الكبرى أكثر من الدول الصغرى والضعيفة والتي هي بأمس الحاجة إلى وجود جهاز دولي لحماية ليس فقط مصالحها وإنما كيانها ووجودها(العبيدي، 2000، 175-179).

وقد حددت المحكمة تاريخ الثامن والعشرين من آذار عام 1992 للنظر في الطلب الليبي، على أساس عدم اختصاص مجلس الأمن للنظر في هذا النزاع لأنه نزاع قانوني ولا يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ، في الوقت نفسه ادعت كل من الادارة الامريكية وبريطانيا أن النزاع بينها وبين ليبيا ليس من اختصاص محكمة العدل الدولية ، وان تدخل المحكمة في ذلك النزاع من شأنه عرقلة عمل مجلس الأمن ، أما الرؤية الليبية للقضية فكانت تشير إلى عدم وجود مانع في طرح النزاع على كل من مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية في نفس الوقت(صالح، 1998، 199) .

وعندما اعتبر مجلس الأمن بمقتضى القرار (731) أن الدور الليبي المزعوم في حادثة لوكربي والموقف الليبي من تسليم الأشخاص الذين طلبت السلطات الأمريكية تسليمهم إليها ، هما من الحالات التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ، وبعد الرفض الليبي لهذا القرار ، فقد أصدر مجلس الأمن في الحادي والثلاثين من آذار عام 1992 القرار رقم (748) الذي تضمن فرض عقوبات دولية على ليبيا ، وطلب هذا القرار من أعضاء الأمم المتحدة فرض سلسلة إجراءات عقابية ضد ليبيا اعتباراً من الخامس عشر من نيسان عام 1992 ، وتلا صدور هذا القرار مباشرة رفض محكمة العدل الدولية طلب ليبيا اتخاذ إجراء تحفظي ضد مطالبة مجلس الأمن ليبيا بتسليم بعض رعاياها(عيسى، 1997، 45) ، حيث جاء حكم المحكمة في الرابع عشر من نيسان عام 1992 مخيباً لآمال ليبيا ، عندما حكمت بضرورة احترام وتنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الأمن استناداً إلى نص المادة (25) من ميثاق الأمم المتحدة(صالح، 1998، 199) .

خضعت المحكمة إلى منطق القوة وجانبت الحق والعدل عندما أصدرت قرارها بتأريخ 1993/4/14 والذي قرر بأغلبية احد عشر صوتاً مقابل خمسة أصوات رفض الطلب الليبي مستندة إلى المادتين (25 و 103) من الميثاق وبرزت المحكمة بما يأتي:

1- ترى المحكمة لن ملابسات القضية ليست على نحو استدعى ممارسة سلطانها بإتخاذ تدابير احترازية طبقاً لما جاء في المادة (41) من الميثاق.

2- اعتقدت المحكمة إن الواجبات الملقاة على عاتق الأعضاء في الأمم المتحدة تعلو على الواجبات والحقوق التي منحهم إياها أي اتفاق دولي آخر بما في ذلك اتفاقية مونتريال وذلك تطبيقاً للمادة (103) من الميثاق.

3- تعد المحكمة إن حقوق ليبيا التي ادعت إنها مستمدة من اتفاقية مونتريال لا يمكن اعتبارها حقوقاً من الواجب حمايتها بإتخاذ إجراءات إحترازية.

4- تعد المحكمة إن اتخاذ الإجراءات الاحترازية المطلوبة من ليبيا من شأنها الاساءة للحقوق التي اقرها مجلس الأمن ظاهرياً في القرار (748) والممنوحة للولايات المتحدة الامريكية(الحموي، 2001، 41).

إن نظرة موضوعية إلى قرار المحكمة يبين إنها جانبت الصواب ولم تراع أدنى متطلبات العدالة بل ويمكن القول: إنها ناقضت نفسها قياساً على قضايا أخرى مماثلة تعرضت لها المحكمة ففي قضية الرهائن بين الادارة الامريكية وإيران عام 1979 وقضية نيكاراغوا ضد الادارة الامريكية عام 1984 وقضية البوسنة عام 1993 أشارت المحكمة إلى ان تولي مجلس الأمن النظر في قضية ما لا يعني عدم دراستها من قبل المحكمة إذ أن اختصاص مجلس الأمن فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين ضروري ولكن ليس مطلقاً وخصوصاً إذا كان الأمر متعلق بأمور قانونية تدخل في اختصاص المحكمة وان سلطة المحكمة التقديرية واضحة تماماً بدلالة المادة (41) فقرة (1) حيث إن للمحكمة أن تقرر التدابير المؤقتة التي يجب اتخاذها لحفظ حق كل من الأطراف وذلك متى رأت إن الظروف تقضي ذلك. وفي قضية لوكربي اشارت الإحصائيات إلى إن الأضرار التي أصابت ليبيا من جراء قرارات مجلس الأمن غير المشروعة كبيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن تلافيها إذا ثبت براءة المتهمين أو عدم تورط ليبيا في الحادث(الحموي، 2001، 42).

وفي غياب أي تغيير في الموقف الليبي في عامي (1992 – 1993) رعت الادارة الامريكية وبريطانيا وفرنسا قراراً جديداً شدد العقوبات على ليبيا وهو القرار رقم (883) المتخذ في الحادي عشر من تشرين الثاني عام 1993 ، وتضمن تجميد الأرصدة الليبية في الخارج وإجراءات أخرى متعلقة بحظر تصدير معدات هندسية وتكنولوجية الى ليبيا ، كما أعرب المجلس في القرار عن استعداده لتعليق العقوبات فور إبلاغ الأمين العام لمجلس الأمن عن تكفل ليبيا بتسليم المشتبه بهما (الامم المتحدة، 1994، 97-101).

أدركت محكمة العدل الدولية جسامة الخطأ القانوني الذي وقعت فيه مما حملها على إصدار قرار بتأريخ (1998/2/27) تعلن فيه اختصاصها للنظر في قضية لوكربي وفد لمتابعة صدور ذلك القرار تطورات هامة في مواقف الادارة الامريكية وبريطانيا المتعنتة والتي لم تسمح بأي تسوية أو حل سوى تسليم المتهمين الليبيين إلى الادارة الامريكية أو بريطانيا لمحاكمتهما والثابت إن الإدارة الأمريكية لم تعد تتمكن من التمادي في حصار ليبيا إلى ما لانهاية وخاصة في ظل الاستعداد الكامل الذي أبدته ليبيا لإيجاد تسوية مقبولة وعادلة لهذه القضية وكذلك صدور البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة عام 1996 والذي أشار إلى إن استمرار العقوبات المفروضة على ليبيا من شأنه إن

يدفع الدول العربية إلى النظر في الوسائل الممكنة لتجنيب الشعب الليبي مزيداً الأضرار, وفي ذلك ما يشعر بوجود موقف عربي جماعي لخرق الحظر المفروض بقرارات مجلس الأمن, ومع صدور قرار محكمة العدل الدولية وإعلان اختصاصها سارعت الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن إلى استصدار قرار يحفظ ماء الوجه ويفتح الطريق للوصول إلى حل مناسب لأنه إذا نظرت المحكمة في جوهر الموضوع فإنها سوف تتعرض لتحديد مشروعية قرارات مجلس الأمن بشأن العقوبات المفروضة على ليبيا وهذا ليس في مصلحة الولايات المتحدة التي تتخذ من مجلس الأمن ملاذاً طيعاً لتحقيق مصالحها وأهدافها ليس فقط في الشرق الأوسط وإنما في كل أنحاء العالم فسياسة العصا الغليظة والتدخل العسكري السافر للولايات المتحدة في شؤون الدول الأخرى أصبح أمرا متعارفاً عليه في النطاق الدولي والأمثلة على ذلك كثيرة منها التدخل الأمريكي في لبنان عام 1958 وتدخلها في بنما والصومال والعراق وكوسوفو وغيرها من الحالات التي لا يتسع المجال لذكرها. وتحاول الادارة الامريكية دائماً تبرير أفعالها من خلال إساءة استخدام آليات الأجهزة الدولية ومنها مجلس الأمن لاستصدار قرارات لإيهام الرأي العام العالمي بأنها حامية الشرعية الدولية وحقوق الإنسان في العالم(مجهول، 1998، 119-121). وصدر القرار رقم (1192) عن مجلس الأمن والذي يقتضي بما يلي:

1- رحب المجلس بالمبادرة الخاصة بمحاكمة الشخصين أمام محكمة اسكتلندية انعقدت في هولندا وفقاً لمضمون الرسالة المؤرخة في 1998/8/24م من القائمين بأعمال الممثلين للدائمين للمملكة المتحدة والادارة الامريكية وملحقات الرسالة ورغبة حكومة هولندا بالتعاون في تنفيذ المبادرة.

2- دعوة حكومة هولندا وحكومة المملكة المتحدة لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ المبادرة بما في ذلك إتمام الترتيبات الرامية إلى تمكين المحكمة الوارد شرحها في الفقرة الثانية من ممارسة نطاق الاختصاص بموجب نصوص الاتفاق المزمع بين الحكومتين بالرسالة المذكورة بتأريخ 1998/8/24 (الحموي، 2001، 41).

3- ضرورة تعاون جميع الدول في ذلك الشأن ولاسيما أن تكفل الحكومة الليبية مثول مواطنيها في هولندا بقصد محاكمتهما أمام المحكمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية وان تضمن الحكومة الليبية أن تقدم على الفور بناء على طلب المحكمة أية أدلة أو شهود في ليبيا إلى المحكمة في هولندا لغرض المحاكمة(عبد الهادي، 1993، 75-77).

4- طلب من الأمين العام بعد التشاور مع حكومة هولندا مساعدة الحكومة الليبية في الترتيبات العملية لنقل المتهمين بسلام من ليبيا إلى المحكمة في هولندا مباشرة.

5- دعوة الأمين العام إلى تعيين مراقبين دوليين لحضور المحاكمة.

6- قرر أيضا فور وصول المتهمين إلى هولندا أن تبادر حكومة هولندا بإستلامهما على الفور لحين نقلهما بغرض محاكمتهما أمام المحكمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية.

7- التأكيد من جديد إن الإجراءات المنصوص عليها في القرارين (748) لعام 1992 و(883) لعام 1993 سارية وملزمة لجميع الدول الأعضاء ويقرر تعليق الإجراءات المذكورة آنفاً (العقوبات) على الفور إذا أفاد تقرير الأمين العام إلى المجلس إن المهتمين وصلا إلى هولندا بغرض محاكمتهما أمام المحكمة المنصوص عنها في الفقرة الثانية أو مثلا لمحاكمتهما أمام محكمة مختصة في المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة.

8- عبر عن عزمه في التفكير في إجراءات إضافية إذا لم يصل المتهمان للمحاكمة على الفور بموجب الفقرة السابقة.

9- قرر استمرار متابعة المسألة(الحموي، 2001، 42).

ثالثاً: ليبيا بعد حادثة لوكربي لغاية عام 1998

استندت سياسة ليبيا في السنوات الستة والتي أعقبت فرض العقوبات عليها ، على الاقتراحات التي عرضتها ليبيا قبل العقوبات ، معربة في الوقت نفسه عن استعدادها لإيجاد إطار يمكن من خلاله إجراء تحقيق قضائي في قضية لوكربي ، وبشكل لا يمس بالسيادة الليبية ، ومع استمرار رفض تسليم المتهمين إلى المحاكم في بريطانيا والادارة الامريكية ، وخلال تلك المرحلة الممتدة بين عامي (1992 – 1998)، قدمت ليبيا عدة مقترحات للوصول إلى تسوية عادلة للازمة ، كما إنها قامت بحملات سياسية ودبلوماسية كان الهدف منها كسب تأييد محكمة العدل الدولية والحصول على دعم دولي بشكل عام وعربي وأفريقي بشكل خاص للموقف الليبي(نبلوك، 2001، 171–174) . وقد استطاعت الحكومة الليبية أن تحصل على تأييد من محكمة العدل الدولية في السابع والعشرين من شباط عام1998 عندما أعلنت تلك المحكمة إن لها السلطة حقاً في النظر في القضية الليبية ونزاعها مع بريطانيا والولايات المتحدة وهو الأمر الذي جدد آمال ليبيا بالحصول على دعم الشرعية الدولية في صراعها مع هاتين الدولتين(صالح، 1998، 198).

أما جامعة الدول العربية فكانت معترضة على العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على ليبيا كما إنها ساندت الموقف الليبي ، حيث أجرت الجامعة اتصالات مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن لإقناعها بفكرة محاكمة المتهمين أمام محكمة العدل الدولية ، ورغم مساندة الجامعة العربية لليبيا إلا إنها لم تعمل على خرق العقوبات الدولية ، في حين ذهبت منظمة الوحدة الأفريقية في مساندتها للموقف الليبي إلى الحد الذي هددت بوقف تنفيذ عقوبات الأمم المتحدة على ليبيا ما لم توافق بريطانيا والولايات المتحدة على إجراء محاكمة المتهمين في بلد محايد ، وجاء ذلك التهديد في اجتماع رؤساء دول وحكومات المنظمة المنعقد في (واجادوجو) عاصمة بوركينافاسو ، بتاريخ 18 حزيران 1998 ، وكانت بعض الحكومات الأفريقية قد بدأت فعلاً بخرق العقوبات ، حيث قام رؤساء تشاد والنيجر وبوركينافاسو بزيارة ليبيا جواً في حزيران 1998 دون الحصول على إذن من لجنة العقوبات الدولية(نبلوك، 2001، 174).

وقد يكون السبب وراء الدعم القوي للموقف الليبي من قبل منظمة الوحدة الأفريقية هو سجل ليبيا الطويل في دعم حركات التحرير الأفريقية في نضالها ضد حكم الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا ، وكان عدد من زعماء هذه الحركات قد اصبحوا رؤساء لدولهم في عقد التسعينيات ، وأبرزهم (روبرت موغابي) في زيمبابوي و (نيلسون مانديلا) في جنوب أفريقيا ، مما دفع هؤلاء لمساندة ليبيا رداً للجميل أما الدول العربية فلم تستطع أن تجازف بمصالحها مع الغرب من اجل ليبيا(نبلوك، 2001، 175) ، وحصل تطور جديد في مسار الأزمة عندما تقدمت بريطانيا والادارة الامريكية بمقترحات جديدة في 1998/8/24 ، أشارت إلى إمكانية محاكمة المتهمين في محكمة تعقد لهذا الغرض في هولندا ، وتلك المقترحات الجديدة متشابه مع المقترحات الليبية التي تم عرضها منذ عام 1992 (نبلوك، 2001، 176) ، وبعد مفاوضات غير مباشرة بين ليبيا من جهة وبريطانيا والادارة الامريكية من جهة أخرى ، وبرعاية من الأمم المتحدة ووساطة رئيس جنوب أفريقيا آنذاك (نيلسون مانديلا) ، تم أخيراً التوصل إلى اتفاق تسليم المتهمين إلى هولندا في الخامس من نيسان عام 1999 ، وفور وصول المتهمين إلى هولندا على متن طائرة تابعة للأمم المتحدة ، تم الإعلان عن تعليق كل الاجراءات الصادرة ضد ليبيا ، بموجب قرارات مجلس الأمن السابقة ، وذلك استناداً إلى القرار رقم (1192) الذي اتخذه مجلس الأمن في الثامن والعشرين من آب عام 1998 والقاضي بتعليق الاجراءات المفروضة على ليبيا فور وصول المتهمين إلى هولندا (طيب، 1999، 67).

يمكن القول إن أزمة لوكربي جاءت لتكشف بوضوح عن مقدار التداخل الذي يمكن أن يحدث في نطاق العلاقات فيما بين أجهزة الأمم المتحدة ، فبالرغم من الطابع القانوني الغالب على هذه الأزمة إلا إن مجلس الأمن هو الذي تدخل ليديرها بالطريقة التي تستجيب لمصالح الدول الغربية الثلاث التي تشكل معاً الطرف الأخر في هذه الأزمة (بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا)(الرشيدي، 1995، 88).

ولابد من الإشارة إلى إن التعامل الأمريكي مع قضية لوكربي من منظور الشرعية الدولية يكشف عن حقيقة تناقض قرارات مجلس الأمن (المشروعة) مع القانون الدولي العام كما يتمثل في المعاهدات الدولية الجماعية، وفي مقدمتها اتفاقية فيينا لعام 1971 الخاصة بحوادث الطائرات المدنية والتي تتضمن أحكاماً قاطعة بشأن تسليم المتهمين في هذه الحوادث ، ولا تلزم هذه الأحكام ليبيا بضرورة تسليم مواطنيها على وجه التعيين القاطع إلى أمريكا أو بريطانيا ، وهكذا لا يتضح فقط طابع الظلم في ممارسة الشرعية الدولية ، ولكن في أساسها القاعدي بالذات ، أي في مدى قانونيتها إذ هي قانونية مطعون فيها, ولعل سبب الطعن يكمن في أن القوانين التي تستند إليها الشرعية الدولية قد تم وضعها من قبل الأطراف الأقوى في النظام الدولي وبالشكل الذي تلائم مع مصالحها وتجسيداً لمبدأ (القوة تصنع الحق) (عيسى، 1997، 45) .

وخلاصة القول إن أطراف أزمة لوكربي قد تمكنوا من الوصول إلى تسوية سلمية للازمة عبر الطرق القانونية ، حيث قامت ليبيا بنهاية المطاف بتسليم مواطنيها المتهمين في حادث لوكربي للسلطات الهولندية حيث تم تشكيل محكمة خاصة في هولندا لمحاكمة المتهمين أمام قضاة اسكتلنديين ، وقد شاركت أطراف دولية كثيرة في التوصل إلى هذا الحل منها الأمم المتحدة والأمين العام كوفي عنان والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، ورئيس جنوب أفريقيا السابق نيلسون مانديلا ، وكذلك الملك فهد بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية(نبلوك، 2001، 179) , وذلك معناه إن الأمم المتحدة لم تستطع منفردة بحمل أطراف الأزمة على التقريب بين وجهات نظرهم وبالتالي الوصول إلى صيغة مقبولة لجميع الأطراف ، لا بل إن الأمم المتحدة في معالجتها لازمة لوكربي قد تبنت سياسات واتخذت مواقف تعكس مصالح القوى المهيمنة في النظام الدولي ، بدلاً من القيام بالدور الذي يتعين عليها أن تقوم به وفقاً للصلاحيات المقررة لها وفقاً للميثاق وقواعد القانون الدولي ، فقد غلّب مجلس الأمن عند معالجته لهذه الأزمة الاعتبارات السياسية على الاعتبارات القانونية , ويمكن القول إن أسلوب معالجة مجلس الأمن لازمة لوكربي قد تأثر بالاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات القانونية ، ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة ، اصدر مجلس الأمن قراراً طالب فيه دولة عضواً بتسليم اثنين من رعاياها لمحاكمتهما في دولة أجنبية ، على الرغم من عدم وجود اتفاقية لتبادل المتهمين أو المجرمين بين أطراف الأزمة ، وقد ذهب مجلس الأمن بعيداً إلى حد فرض عقوبات على ليبيا لرفضها تسليم المتهمين من رعاياها ، وهذا ما يشكل خللاً في أداء المجلس وانحيازاً لأطراف الأزمة الأقوى والأكثر تأثيراً في سلوك المنظمة الدولية ، ولابد من التأكيد على أن دعم جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وكذلك الدول الإسلامية ، للموقف الليبي لهو دليل على أن الأمم المتحدة قد كانت تتخذ في نشاطها موقفاً منحازاً إلى جانب الدول الغربية المتمثلة في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ، الأمر الذي أثار التساؤلات حول الحيادية والنزاهة التي من المفروض أن تتصف بها المنظمة الدولية (العربي، 1993، 127).

ومما سبق نستنتج أن دور الأمم المتحدة وأسلوبها في إدارة ومعالجة الأزمات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، قد اختلفا باختلاف طبيعة هذه الأزمات والظروف المحيطة بها ، وكذلك تأثر هذا الدور بمواقف الدول

الكبرى من هذه الأزمات ، وخصوصاً موقف الولايات المتحدة ، ومدى رغبة هذه الدول المهيمنة على الأمم المتحدة ف ي إعطاء دور مميز لهذه المنظمة في معالجة الأزمات أو حرمانها واستبعادها من أي ممكنة أو أي تدخل من شأنه توفير أبعاد جديدة تساهم في تسوية الأزمات الدولية مشاركة.

رابعاً: دواعي الادارة الامريكية لإسقاط نظام معمر القذافي عام 2011

أرسلت الادارة الامريكية في مطلع كانون الثاني عام 1989، طائرات مقاتلة لقصف طرادين ليبيين في البحر المتوسط وتحديداً في المياه الليبية الشمالية، وحاولت الادارة الامريكية اعادة تأجيج العداوة للنظام الليبي عن طريق إثارة قضية لوكربي في الرابع من تشرين الثاني عام 1991، حتى وصل الامر الى اتفاق بين الادارة الامريكية وبريطانيا الى شن هجوم عسكري على ليبيا من الاراضي البريطانية الا ان ذلك الاتفاق لم ينفذ بسبب معارضة الدول العربية وبعض الدول الغربية لذلك لم ينفذ ذلك الاتفاق، الى جانب ذلك عارضت الادارة الامريكية المعلومات التي سربت اليها والتي مفادها تمويل ليبيا صفقة صواريخ كورية الى سوريا من اجل دعم المقاومة ضد اسرائيل (عبيد، 2016، 442) ولذلك واخذت الادارة الامريكية بمواصلة الحرب الاعلامية ضد نظام معمر القذافي ومحاولة تأليب الرأي العام العالمي ضده، بسبب اهتمامه الخاص بالقارة السمراء لذلك دعا الى تشكيل الولايات المتحدة الافريقية ولقب نفسه ملك ملوك افريقيا، وسعى نظام القذافي الى احتواء الكثير من حركات التمرد الافريقية، وذلك الامر لم يرق للإدارة الامريكية(بوبوش، 2017، 94).

يمكن الاستنتاج مما تقدم ان الادارة الامريكية ارادت محاربة الافكار الوحدوية على المستوى النظري خوفاً من تطبيقها على ارض الواقع، ومن ثم يظهر نظام جديد قد يوازي القرار الامريكي في التحكم بالمقدرات العالمية لذلك اخذت كل السبل من اجل تشويه صورة ذلك النظام على الرغم من كل المؤاخذات على نظام القذافي.

خططت الادارة الامريكية للسيطرة على حقول النفط في ليبيا، وقطع دابر المساعدات التي كان يقدمها القذافي الى جماعات اثنية وقبائل ومناطق مجاورة، جعل تلك الجماعات الدائمة التمرد متطرفة في تمردها وفيها بيئة خصبة لظهور الفكر المتطرف الذي حمل بعضه عناوين اسلامية أمثال جماعة التوحيد والجهاد و انصار الدين، وبذلك حققت الادارة الامريكية عدة اهداف في وقت واحد ومنها تشويه صورة الدين الاسلامي بوصف تلك الجماعات المتطرفة على انها مثلت الاسلام هذا من ناحية ومن ناحية اخرى تبقى المنطقة مفككة وضعيفة متناحرة فيما بينها وبذلك تزداد الهجرة وتكون المنطقة بحاجة لشراء السلاح والغذاء ومستنجدة بالدول الكبرى وفي مقدمتها الادارة الامريكية(بوبوش، 2017، 96) ويمكن القول ان الادارة الامريكية كانت مدركة ان مجتمعات القبلية على اختلاف مشاربها مستوياتها ذات بيئة خصبة لتحقيق اهدافها فإن الفوضى والجهل يمكن استغلاله لغايات كبيرة تجعل المجتمع الغربي يمقت الاسلام عن طريق تصوير المسلمين بالإرهابيين عن طريق اقترانهم بالجماعات المتطرفة، ومن جانب اخر تسيطر الادارة الامريكية على خيرات المنطقة دون ان تخسر طاقاتها العسكرية البشرية وتجعلها سوق لتصريف منتجاتها الغذائية والاسلحة.

ومن المحفزات الاخرى للإدارة الامريكية للتخطيط لإسقاط نظام معمر القذافي في ليبيا وخلق نظام جديد مفكك هو ان ليبيا استحوذت على نسبة اربعين بالمائة من الاحتياطي الافريقي من النفط، وبذلك احتلت مرتبة الدولة الاولى افريقياً، والمرتبة الثامنة عالمياً بنسبة (3,3%)، فقد بلغ انتاجها من النفط (1,8) مليون برميل يومياً عام 2008، وانخفض ذلك الانتاج الى (5, 0) مليون برميل عام 2011، بسبب الظروف التي كانت سائدة داخل ليبيا(بومدين، 2016، 68) ، والدليل على تلك المحفزات ان نظام القذافي أراد مسايرة الادارة الامريكية ففي الثالث عشر من كانون الثاني عام 2003، صرح معمر القذافي بضرورة التعاون الامني مع الادارة الامريكية من اجل القضاء على تنظيم القاعدة، وفي

الثالث عشر من اب من العام نفسه صرح ايضاً ان نظامه ليس له مصلحة في معاداة الادارة الامريكية وضرورة اقامة العلاقات الجيدة معها لأن مصير معاداتها الخسارة، وفي كانون الاول عام 2003، اعلنت ليبيا عن تخليها عن اسلحة الدمار الشامل مقابل انهاء العقوبات التي فرضتها الادارة الامريكية عليها(عبيد، 2016، 444-445) . يمكن الاستنتاج مما تقدم ان نظام معمر القذافي عمل كل ما في وسعه من اجل عدم عداوة الادارة الامريكية لنظامه وحاول اعادة العلاقات معها خوفاً من الاطاحة بنظامه.

حاولت الادارة الامريكية فتح قنوات التمثيل الدبلوماسي في ليبيا في الثامن من شباط عام 2004، وتراجعت الادارة الامريكية عن معارضتها لانضمام ليبيا الى منظمة التجارة العالمية، وسمحت لها في الثامن من ايلول عام 2005، بتجديد وبيع طائراتها من طراز سي 130، التي كانت محتجزة عندها، وقدمت الادارة الامريكية المساعدات الى ليبيا من اجل تدمير اسلحتها الكيمياوية، وفي حزيران عام 2006، تم رفع اسم ليبيا من الدول الراعية للإرهاب، وتطورت العلاقة بين الطرفين بحيث زارت وزيرة الخارجية الامريكية كوندليزا رايس (Condoleezza Rice) ليبيا زيارة رسمية في ايلول عام 2008، وقد بعثت تلك الزيارة رسالة مفادها اندماج ليبيا بالمجتمع الدولي، وفي اب من العام نفسه، حصل اتفاق مع الادارة الامريكية وافقت بموجبه ليبيا على دفع تعويضات كل الضحايا الامريكيين والليبيين التي وقعت بين البلدين، وظلت العلاقة مستقرة لغاية ظهور ما يسمى ثورة السابع عشر من شباط عام 2011، فقد كانت الادارة الامريكية الحليف الرئيس للمجلس الوطني الانتقالي المعارض لحكم القذافي في معركته الدبلوماسية والعسكرية والدولية، ومنذ التاسع عشر من آذار من العام نفسه، قامت القوات الامريكية الجوية والبحرية دوراً اساسياً في التصدي للدفاعات الجوية الليبية ولاسيما في اواخر آذار وبذلك وفرت غطاء جوي للمتحالفين معها على الارض الذين تحالفوا مع حلف الناتو الذي اسقط نظام معمر القذافي(عبيد، 2016، 446-447) . و يمكن القول ان السياسة المعلنة للإدارة الامريكية ليست بالضرورة ان تكون اهدافها منسجمة مع ما يدور خلف الكواليس او في الغرف المظلمة، لذلك فإن نظام القذافي يعد انموذج للتناقض الواضح في سياسة الادارة الامريكية منذ تلفيق تهمة لوكربي لنظام القذافي ولغاية سقوطه عام 2011.

الخاتمة

كانت حادثة لوكربي مناسبة تماماً للامبريالية العالمية المتمثلة بالادارة الامريكية وحلفاؤها ولغرض فرض عقوبات أمريكية ودولية على ليبيا ولعدة اعوام واعتبار ليبيا دولة مارقة ظل اسمها على لائحة الداعمين للارهاب لعقود , ويتضح من حقيقة كون الاتهام لم يوجه إلى ليبيا إلا عقب مرور ثلاثة اعوام من الحادثة ومما ظهر مؤخراً من دلائل ومؤشرات من مصادر مختلفة على إن ليبيا لم تكن هي الفاعل على إن الاتهام وجه إلى ليبيا لأغراض سياسية بحتة لا صلة لها بما اسفرت عنه التحقيقات الجنائية , لكن ما حدث من تطورات اقليمية ومحلية دفعت الرئيس القذافي إلى القبول بالمسؤولية ضمن اعادة التفكير في خياراته إذ قرر في عام 2003 وبعد مفاوضات طويلة مع الادارة الامريكية وبريطانيا قرر العودة إلى المجتمع الدولي التخلي عن سياسته السابقة وقد تزامن ذلك مع ما كانت الادارة الامريكية تجريه من اعادة لحساباتها فقررت ادارة الرئيس الأمريكي جورج بوش في عام 2001، على ضرورة الاهتمام بأمن الطاقة الأمريكية و اعادة النظر في ما كان مفروضاً على ليبيا من عقوبات والحاجة إلى استثمارات في نظام الطاقة في ليبيا , لذلك سعت الادارة الأمريكية مدعومة بالشركات النفطية الكبرى لجعل الكونغرس الأمريكي لا يمدد تلك العقوبات على الشركات النفطية الليبية.

وهنا لابد بعد استعراض دور محكمة العدل الدولية في التصدي لقضية لوكربي من التطرق إلى جانب هام من جوانب القانون الدولي أغفلته معظم المؤلفات والدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع. يتمثل هذا الجانب في مسؤولية ليبيا الدولية من الأعمال التي قام بها رعاياها في حالة إثبات الإدانة .القاعدة العامة هي عدم تحمل ليبيا للمسؤولية الدولية إلا إذا ثبت إن لها دوراً في توجيه أو دفع أو تحريض المتهمين عبد الباسط المقراحي والأمين خليفة لتفجير طائرة ألبان أمريكان,أو إن ليبيا قصرت في إداء واجبها في منع رعاياها من الأضرار بالمصالح الأجنبية مع الأخذ بالحسبان إن الاتهام الموجه إلى الليبيين أصلاً قام على أساس شبهات تفتقر إلى أدلة حازمة جازمة.وإذا إفترضنا جدلاً إن التحقيقات والمحاكمة أثبتت صلة المتهمين بالحكومة الليبية,فإن ليبيا في هذه الحالة تكون مسؤولية قانوناً وتلتزم بالتعويض عن الأضرار التي نتجت من جراء الحادث.ولا يمكن إيقاع أية جزاءات ضد ليبيا مباشرة لأن مسؤولية الدولة الجنائية لم يتقرر حتى الآن في القانون أو التعامل الدولي، واخيراً فإن سيناريو اسقاط نظام القذافي هو معد سلفاً من اجل القضاء على اي نظام ممكن ان يشكل خطر على تطلعات اسرائيل هذا من ناحية ومن ناحية اخرى يحمل في طياته الافكار الوحدوية.

References

- Abdul Hadi, A. (1993) Research and Studies: The Lockerbie Case before the International Court of Justice on the Order of the International Court of Justice to Refusal to Indicate Interim Measures in the Lockerbie Dispute (Libyan Jamahiriya v. the United States and the United Kingdom), Journal of Law Kuwait, No. 1, 18th year.
- Abu Daye, S. (1995) Libyan-American Relations from 1801 to the Lockerbie Affair, Umm Al-Mark Magazine, No. 3, Baghdad.
- Al Fatla, p. (1999) Studies: The Libyan-Western crisis (Lockerbie) through the relationship between the United Nations and the League of Arab States, Arab Affairs Journal, No. 98, Cairo.
- Al-Ansari, S. (2014) Cultural Relations between Libya and the Regions of the Islamic East and West in the Abbasid Era, Misan Research Journal, Vol. 10, No. 19.
- Al-Hadath Newspaper, Issue 1348, February 25, 2011.
- Al-Hamwi, m. (2001) The Lockerbie case between politics and law, the relationship between the International Court of Justice and the Security Council, Damascus University Journal, Volume Seventeen, Number .
- Al-Husayni, BC. (2005) The role of the United Nations in settling international crises after the Cold War, College of Political Science, University of Baghdad.
- Al-Obaidi, A. (2000) Conferences: Report on: The Libyan-British Relations Symposium: Past Facts and Future Prospects (Tripoli - Libya, January 22-23/January 2000), Arab Future magazine, No. 259, Beirut.
- Al-Rashidi, A. (1995) On the necessity of correcting the equilibrium relations among the United Nations organs, International Politics Journal, No. 122.
- Anonymous, (1998) Announcement of the International Court of Justice in the Lockerbie case, Ash'won Al-Awsat Journal, No. 73, Center for Strategic Studies, Beirut.
- Arab, n. (1993) The Arab Maghreb and the New International Order, Discussions, Arab Future Magazine, No. 168, Beirut.
- Azmy, M. (1992) Editorial: If there had been no "Lockerbie", another "Lockerbie" would have been necessary!, Journal: Arab Strategic Thought, No. 40, Beirut.
- Belkez, A. (2000) The United States of America and the Maghreb: From Strategic Concern to Tactical Penetration, Journal: The Arab Future, No. 259, Beirut.

- Bobosh, M. (2017) Security in the Sahel and Sahara Region, Dar Al Khaleej, Oman.
- Boumediene, A. (2016) International Security Challenges in the Maghreb, A Study of European and American Security Perception, Journal of Middle Eastern Studies, Issue 75, Center for Middle Eastern Studies, Jordan, .
- Crozier, M. (1987) General History of Civilizations, translated into Arabic by Youssef Asaad Dagher and Farid M. Dagher, Al-Arshad Press, Beirut.
- Hamdan, R. (1992) The Lockerbie crisis: developments and future possibilities in light of the historical dimensions of the Libyan-American conflict, Journal of Arab Strategic Thought, No. 41, Beirut.
- Hussein, Y. Mohammad, L. (2019) The Historical Roots of American Diplomacy 1775-1783, Misan Research Journal, Vol. 15, No. 29.
- Issa, M. (1997) Uncovering the Current International Legitimacy, The Arab Future Magazine, No. (223), Beirut.
- Khalif, A. (2006) The Geographical Distribution of Libya's Population and its Growth Rates for the Period from 1973-1995, Misan Journal of Academic Studies, Vol. 3, No. 5.
- Lokreni, a. (2003) International Crisis Management in a Transforming World: An Approach to the American Model in the Arab Region, Arab Future Magazine, No. 287, Beirut.
- Mohammad, L. (2018) The Historical Roots of the Haiti Peninsula and the Colonial Rivalry Around It 1492-1791, Misan Journal of Academic Studies , Vol. 18 No. 28.
- Mukhtar, M. (1992) Opinions and Discussions: The Lockerbie Affair or Fabricating Another Stage of the Great Maneuver Against the Arab World, Journal: The Arab Future, No. 161, Beirut.
- Neblock, T. (2001) Sanctions and Untouchables in the Middle East, Publications of the Center for Arab Unity Studies, Beirut.
- Obaid, M. (2016) Libyan-American Relations 1969-2011, Al-Ustad Magazine, No. 27, Volume 2, Baghdad.
- Osman, A. (1994) Libyan-American Relations 1940-1992, Arab Civilization Center for Media, Publishing and Studies, Cairo.
- Saleh, A. (1998) The Lockerbie Affair and the Transformation of Western Attitudes, Journal of International Politics, No. 134, Cairo.
- Tab, i. (1999) Economic Procedures in the United Nations, an unpublished master's thesis submitted to the College of Political Science, University of Baghdad.
- United Nations, (1994) Security Council Resolutions for the Forty-Eighth Year, 1993, United Nations Office, New York.
- United Nations, (2001) International Court of Justice Report August 1, 2000-July 31, 2001, General Assembly, Official Records, Fifty-sixth Session, Supplement No. (4), New York.